

أثر الاستثمار السياحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر

The impact of tourism investment on economic diversification in Algeria

قماط كاهنة¹، رجراج أحمد² / Redjredj.Ahmed / Guemat Kahina¹ جامعة الجزائر 3، guemat.kahina@univ-alger3.dz² جامعة الجزائر 3، redjredj.ahmed@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

تاريخ القبول: 2020/06/18

تاريخ الاستلام: 2020/02/14

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية الى ابراز دور الفعال الذي يساهم به قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وفي عملية التنوع الاقتصادي بصفة خاصة، من خلال التركيز على جملة من مؤشرات المعتمدة في التنوع الاقتصادي، وكذا التطرق الى طبيعة ومشاكل ومحددات تنوع الاقتصادي الجزائري. وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها، ضعف مؤشر هيرشمان بما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يتمتع بخاصية التنوع الاقتصادي، عدم الاهتمام اللازم بقطاع السياحي الجزائري رغم قدرته على خلق قيمة مضافة. وبناء على النتائج الدراسة فإن الباحثين أوصى بضرورة تشجيع التنوع الاقتصادي من خلال تطوير قطاع السياحة عن طريق تقديم تسهيلات استثمارية وتخفيف عملية الترويج السياحي الجزائري.

كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي؛ الاستثمار السياحي؛ مؤشر هرفندل – هيرشمان.

تصنيف JEL : E0, C43,B22

Abstract:

This study aimed to highlight the role of the tourism sector in the Algerian economy and in the diversification economic specifically by focusing on a set of indicators. the study including the weakness of the Hirschman index, which indicating that the Algerian economy didn't have the particularity of economic diversification. Based on the results of the study, the researchers recommend that we need to encourage economic diversification through the development of the tourism sector.

Keywords: Economic diversification; tourism investment; Herfindahl-Hirschman Index.**Jel Classification Codes:** E0, C43,B22

Résumé:

L'étude a eu pour objectif de souligner le rôle du secteur du tourisme sur l'économie algérienne et sur le processus de diversification économique en particulier, en se concentrant sur un certain nombre d'indicateurs. l'étude a abouti à un certain nombre de résultats, la faiblesse de l'indice de Hirschman, qui indique que l'économie algérienne ne bénéficie pas de l'usage de la diversification économique. Les recommandations de cette étude et la nécessité d'encourager la diversification économique à travers le secteur du tourisme.

Mots-clés: La diversification économique, investissement touristique, Index de Herfindahl-Hirschman.**Codes de classification de Jel:** E0, C43,B221: قماط كاهنة guemat.kahina@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة أدى ذلك الى هشاشته و تعرضه الى صدمات الخارجية ، حيث جعل الاقتصاد غير متمسك بصفة الاستقرار. مما استدعى الى البحث عن قطاعات استراتيجية أخرى تعمل على زيادة الإنتاج والتنوع الاقتصادي.

يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات الهامة التي يعول عليها في عملية التنوع الاقتصادي وتحسين اداءه وتعزيز استقراره ومواجهة هشاشة الاقتصاد الجزائري والتذبذبات التي تحدث داخليا وخارجيا، و تنوع مصادر الدخل والإنتاج، وخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة علما أن السياحة من بين القطاعات الممتصة للبطالة ، وذلك من أجل تحقيق تنمية حقيقية تتسم بمنافذ تمويلية مختلفة ومتنوعة .

كما اثبتت العديد من تجارب الدول ان الاستثمار السياحي مهم في عملية التنمية الاقتصادية. لما له من مزايا عديدة في خلق القيمة المضافة للاقتصاد.

1.1 إشكالية الورقة البحثية :

على ضوء ما تقدم، يمكن إبراز إشكالية بحثنا من خلال طرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة قطاع السياحة في التنوع الاقتصادي الجزائري ؟

2.1 فرضيات الورقة البحثية :

-يعمل قطاع السياحة على زيادة القيمة المضافة للنتائج المحلي الاجمالي؛

- يساهم قطاع السياحة في عملية التنوع الاقتصادي.

3.1 أهمية الورقة البحثية:

تتجلى أهمية الورقة البحثية على الجوانب التالية:

-إمكانية قطاع السياحة ان يصبح بديلا تنمويا فعالا ومساهما في تنوع مصادر الدخل ومنشطا لباقي القطاعات الاقتصادية؛

-إيضاح أهمية قطاع السياحي في مساهمة تنوع مصادر الدخل؛

-العمل على تنوع الاقتصادي من خلال تطوير قطاع السياحة علما أن الجزائر تتمتع بإمكانيات مادية وبشرية وبيئية تؤهلها أن تكون بلدا سياحيا مميزا؛

- تساهم السياحة في جذب العملة الصعبة ومنه يمكن للسياحة أن تساهم في التنوع الاقتصادي .

4.1 أهداف الورقة البحثية :

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على العناصر التالية :

-إبراز أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ؛

-أهمية التركيز في التنوع الاقتصادي من خلال تنشيط قطاع السياحي الجزائري .

5.1 منهجية الورقة البحثية:

للإجابة على التساؤل المطروح وسعيا منا لاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات الاحصائية الخاصة بقطاع السياحة والتي توضح وتصف المشكلة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف العناصر المرتبطة بموضوع البحث ، خاصة المتعلقة بقطاع السياحي في الجزائر ، أما المنهج التحليلي تم استعماله في تحليل الاحصائيات و النتائج المتحصل عليها حول موضوع البحث .

6.1 هيكل الورقة البحثية

ارتأينا معالجة الورقة البحثية من خلال نقطتين:

أولا: واقع قطاع السياحة في الجزائر ؛

ثانيا: التنوع الاقتصادي في الجزائر .

2. واقع قطاع السياحي في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات الاقتصادية التي تحظى بعناية هامة من مختلف الدول سواء كانت متقدمة او نامية ، بما فيها الجزائر وذلك لما تكتسيه من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ، وهذا من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني ، وما ينتجه من فرص العمل.

عملت الجزائر على ترقية المواقع السياحية لها من خلال تلبية حاجياتهم الإيوائية وتطوير الهياكل السياحية والمؤسسات الفندقية بمختلف تصنيفاتها، من أجل جذب السياح بمختلف جنسياتهم، وبالمقابل الحصول على رؤوس الأموال الصعبة لتحسين ميزان المدفوعات السياحي.

1.2 الهياكل والمواقع السياحية :

في ظل اعتماد الحكومة الجزائرية على المورد النفطي كمحرك للاقتصاد الوطني، لم يعطي لقطاع السياحي ذلك الاهتمام الذي يؤهله لإنشاء قيمة مضافة معتبرة للاقتصاد الوطني. هذه الوضعية انعكست جليا على النشاط السياحي بالرغم ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية هائلة تؤهلها لكي تكون قبلة سياحية للعديد من السياح الأجانب.

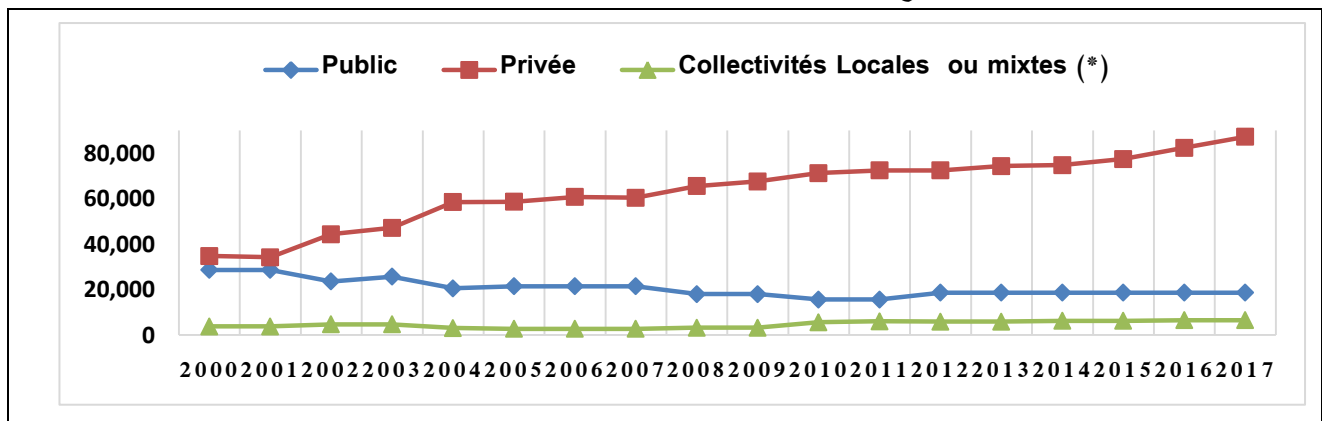
سنعرض في هذه النقطة تطور الهياكل السياحية في الجزائر والتعرف على بعض المواقع السياحية التي تتميز بها الجزائر.

1.1.2 الهياكل السياحية

• طاقات الايواء

تعتبر طاقات الايواء بأنها القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية بكل أنواع تصنيفاتها وباقي المؤسسات ذات العلاقة المسخرة لاستقبال السياح ، ويعتبر احدى المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في الدولة (لحسين عبد القادر، 2013، ص 188).

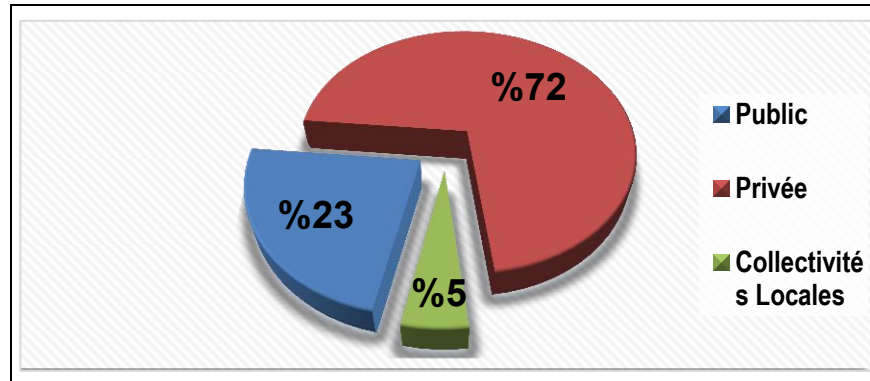
الشكل 1 : توزيع طاقة الايواء حسب درجة التصنيف خلال الفترة (2000 الى 2017)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

يتبين من خلال المنحنى أن القطاع الخاص يمتلك أكبر طاقة إيواء خلال فترة الدراسة ، وهذا راجع الى الحوافز الضريبية المقدمة من طرف المشرع الجزائري في ضوء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، أين منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا ادرجها ضمن نظامين. المادة 09 الخاصة بالنظام العام : أين تم ادراج حوافز ضريبية ومزايا مثل تطبيق النسب المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، والاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛ أما المادة 10 الخاصة بالنظام الاستثنائي أين يتم الاستفادة من مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة (قانون رقم 01-03 ، العدد 47 ، 2001 ، ص 5 ، 6). هذا ما يفسر ارتفاع قدرة الايواء للقطاع الخاص سنة 2002 ب 30% ؛ وفي سنة 2004 نلاحظ ارتفاع معدل الطاقة الايواء ب 24% (أي من 47140 سرير سنة 2003 الى 58475 سرير

سنة 2004) وذلك من خلال تشجيع الدولة لترقية بقطاع السياحة، وابتداء من سنة 2004 الى غاية سنة 2017 نلاحظ ارتفاع في طاقة إيواء للقطاع الخاص بصفة مستمرة ماعدا سنة 2007 نلاحظ انخفاض ب 1%.
-فيما يخص القطاع العام نلاحظ أن قدرة الايواء متناقصة ومتعاكس مع قدرة القطاع الخاص، وذلك راجع الى اهتمام الخواص أكثر بقطاع السياحة؛ أما طاقة الايواء للجماعات المحلية منخفضة جدا.
الشكل 2 : توزيع طاقات الإيواء حسب القطاع القانوني لمجموع السنوات (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019.

يمكن استنتاج من خلال الشكل، أن 72% من مجموع طاقة الايواء خلال مدة الدراسة ممتلك من طرف القطاع الخاص مما يعطي انطبعا عن توجه الحكومة الجزائرية في تشجيع القطاع الخاص ، 23% من طاقات الايواء تابعة للقطاع العمومي ، اما 5% من طاقات الايواء كانت للجماعات المحلية وهي أقل نسبة.

• عدد الفنادق

تعتبر الفنادق السياحية، تلك المؤسسات المعتمدة من وزارة السياحة ، بحيث تستجيب للمقاييس التقنية التي يفرضها القانون ، الذي يصنف الفنادق الى خمس درجات ، بالإضافة الى الفنادق صنف 6 وهي عبارة عن مؤسسات إيواء غير معتمدة من طرف وزارة السياحة وغير مصنفة (محمود فوزي شعوبي ، 2006-2007 ، ص 35).

الجدول 1: يوضح عدد الفنادق في التراب الوطني (من 2000 الى 2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
160	160	156	156	127	915	893	680	680	674	670	867	851	800	729	724	507	بدون نجمة
158	158	149	149	116	58	58	101	99	97	97	57	42	53	47	43	72	1*
46	46	46	46	46	74	72	148	160	157	155	69	62	68	58	62	93	2*
51	39	39	38	38	60	77	152	142	145	145	76	67	74	69	67	110	3*
12	6	6	5	5	64	39	57	53	54	54	23	22	34	20	20	34	4*
13	8	8	8	8	13	13	13	13	13	13	13	13	13	12	11	11	5*

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

نلاحظ من خلال الجدول أن الفنادق الغير المصنفة بصفة عامة هي أكثر عددا من الفنادق المصنفة بفارق معتبر خلال فترة الدراسة.

- خلال الفترة الممتدة بين 2000 الى 2005 كان ترتيب الفنادق المصنفة كالتالي:

الفنادق بثلاث نجوم هي أكبر عددا من باقي تصنيفات الفنادق حيث يتراوح عددها بين 100 الى 67 فندق، ثم تليها الفنادق بنجمتين بفارق ضعيف حيث يمتد عددها بين 93 الى 58 فندق ، أما الفنادق التي تميزت بتوزيع متوسط كانت للفنادق بنجمة واحدة بعدد يتراوح من 72 الى 42 فندق، بعدها الفنادق بأربعة نجوم بفارق معتبر حيث يتراوح عددها من 34 الى 20 فندق، في ما يخص الفنادق بخمسة نجوم يتبين أنها أقل عددا بسبب صعوبة تلبية كل ما يستلزم لإمكانية الحصول على هذا الترتيب.

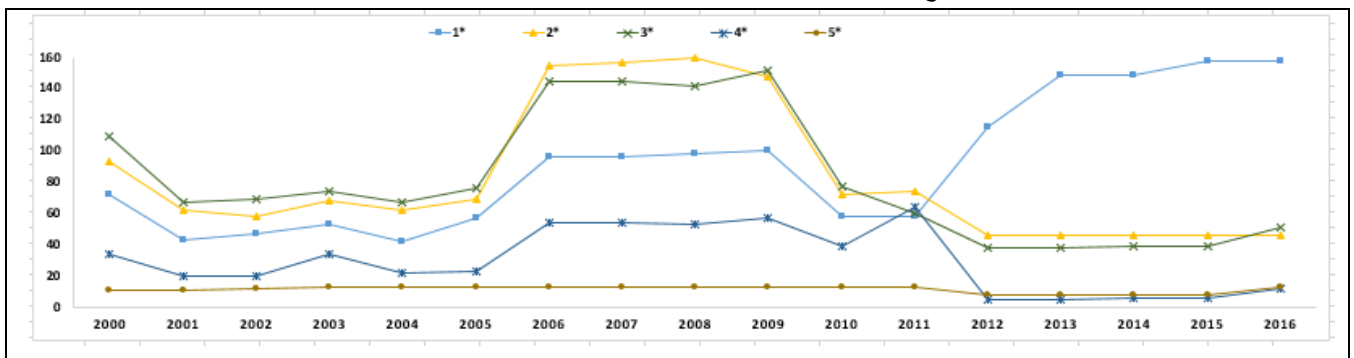
- خلال الفترة 2005 الى 2010 :

يمكن ملاحظة أن الفنادق بنجمتين هي الأكثر عددا خلال هذه السنوات، حيث ارتفعت من سنة 2004 إلى 2005 بـ 7 فنادق، وبـ 86 فندق من سنة 2005 إلى 2006، وكان أقصى عددها 160 فندق في سنة 2008، أما سنة 2010 انخفض عددها ليصل إلى 72 فندق أينما كان عددها 148 فندق سنة 2009. فيما يخص الفنادق بثلاث نجوم ونجمة واحدة وأربعة نجوم المصنفة تصنيفا تنازليا حسب عددها نلاحظ أنها تزايدت تقريبا بنفس النسبة، ماعدا الفنادق بخمسة نجوم التي حافظت على نفس العدد 13 فندق.

في سنة 2011 تقاربت عدد الفنادق خاصة الفنادق ذات نجمة واحدة ونجمتين وثلاث نجوم، أربع نجوم حيث تراوح عددها بين 58 فندق و 74 فندق و 60 و 64 فندق بالترتيب وتشاركت في نفس الظاهرة وهي انخفاضها بشكل كبير، أما الفنادق بخمسة نجوم استقر عددها في 13 فندق. خلال فترة 2012 إلى 2016:

توضح الفترة بين 2011 إلى 2012 أن الفنادق بأربع نجوم انخفضت بـ 92% أي من 64 فندق إلى 5 فنادق لتستقر في نفس العدد إلى غاية 2016 أين كان عددها 12 فندق، وانخفضت الفنادق ذات ثلاث نجوم بـ 37% أي من 60 فندق إلى 38 فندق من سنة 2011 إلى 2012 وحافظت تقريبا على نفس العدد إلى غاية 2015 وفي سنة 2016 بلغ عددها 51 فندق، فيما يخص الفنادق بنجمتين نلاحظ انخفاض عدد الفنادق من 74 فندق إلى 46 فندق أي انخفاض بنسبة 38% وحافظت على نفس العدد إلى غاية 2016، أما الفنادق بنجمة واحدة ارتفعت بصفة كبيرة حيث تجاوز عددها 100 فندق ابتداء من سنة 2012. أما الفنادق بخمسة نجوم انخفضت من 13 إلى 8 فنادق ابتداء من سنة 2012 إلى غاية 2015 ثم ارتفعت لتصل 13 فندق سنة 2016.

الشكل 3: توزيع عدد الفنادق حسب درجة التصنيف خلال الفترة (2000 إلى 2016)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

2.1.2 المواقع السياحية:

تتميز الجزائر بعدة مواقع سياحية متنوعة ومختلفة منها حظائر وطنية ومناطق سياحية ويؤدي ترابط بين هذه العوامل وتكاملها مع الموقع الاستراتيجي الجغرافي الذي يربط بين الشمال والجنوب، وتنوع غطاءها النباتي وتميزها بمناخ معتدل، إلى استمرارية الموسم السياحي على مدار السنة.

● الحظائر الوطنية في الجزائر:

- الحظيرة الطاسيلي : تقع في أقصى الجنوب للوطن، تمتد مساحتها على 100 ألف هكتار، يميزها الطابع الأثري و تحوي الكثير من النقوش و الرسومات الصخرية ، و هي مصنفة كتراث عالمي منذ 1982 (محمد زايد ، 2018 ، ص 70)؛

- الحديقة الوطنية قورايا: تمتد مساحتها على بعد 2080 هكتار، تتميز بغطاء نباتي كثيف، وقد صنفها اليونسكو محمية طبيعية عالمية سنة 2004؛

- الحظيرة الوطنية للقالا: تشمل مساحتها على 78000 هكتار، تقع شمال غرب الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط، تضم 3 شواطئ و 3 محميات تحتوي على 50 نوعا للطيور وعلى 6017 من الحيوانات الأخرى؛

- حظيرة جرجرة: تبلغ مساحتها 18.500 هكتار، وتقع في قلب الأطلس التلي، تحتوي على أقدم أشجار الأرز الأطلسي وتتوفر على 1100 نوع نباتي و 155 نوع حيواني، تستقر فيها الثلوج حوالي 3 أشهر؛
- الحظيرة الوطنية بلزمت: تقدر مساحتها ب 600 هكتار، تضم 395 نوعا من الحيوانات المختلفة، كما تتميز بغطاء نباتي متنوع حيث تم إحصاء 510 نوع نباتي 2 (عوينان عبد القادر، 2012-2013، ص: 143)؛
- حديقة التجارب بالحامة: تترجع على مساحة 32 هكتار، تتواجد في قلب العاصمة، تضم 2500 نوع من النباتات، أكثر من 25 نوع من أشجار النخيل، وتظم الحديقة على: حديقة الحيوانات، مدرسة تعليم زراعة الجنائن، ومركز مخصص الاختبارات.
- حظيرة الهقار: تتواجد الحظيرة الوطنية للهقار في أقصى جنوب الجزائر على مساحة 450.000 كم²، وهي الأكبر في الجزائر، يبلغ عمرها 600 ألف مليون سنة، تمت ترقيتها إلى حظيرة وطنية محمية سنة 1987، يوجد بها أحد أجمل الممرات في العالم و المتمثل في الممر الأسكرام الذي يمكن من خلاله مشاهدة أجمل شروق وغروب الشمس في الجزائر والعالم كله والمُعترف به من اليونسكو، وتضم: هضبي الأتاكور، الحضيرة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تزيينها إلى 1200 سنة (صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، 2017، ص: 57).

● المناطق السياحية في الجزائر:

- منطقة الأطلس الصحراوي: تقع هذه المنطقة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، وهناك تتيح إمكانية تنمية السياحة المناخية (شفيعي فاطمة، بن ديب عبد الرشيد، 2010-2011، ص: 60)؛
 - منطقة واحات شمال الصحراء: تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى، وبها تتمركز بواحاتها بنخيلها و بحيراتها، وتتوفر على الصناعات التقليدية؛
 - منطقة سلسلة الأطلس التلي: تتميز هذه المنطقة بأعلى قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بعلوا يبلغ 2308 م، كما نجد جبال الأوراس والوندشريس، سلسلة جبلية موازية للسواحل، تتمتع هذه المنطقة بالقدرة على تنوع الأنشطة السياحية والشتوية مثل: الزحليقة والصيد (معيزي قويدر و مراكشي محمد أمين، 2012، ص: 8)؛
 - منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: يبلغ طول شواطئها 1200 كلم وتتميز هذه المنطقة بعدد كبير من المواقع الأثرية التي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وأثار تعود إلى العصور القديمة؛
 - منطقة الهضاب العليا: تتمتع هذه المنطقة بمواقع أثرية وبصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة وتتميز بمناخ قاري (سعداوي موسى وصدوقي الزروق، 2012، ص: 8)؛
 - منطقة الصحراء الكبرى: تعرف هذه المنطقة بمساحاتها الشاسعة وجبالها الشامخة وبعمراتها المعتدلة طوال فصول السنة، وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية (خالد كواش، 2004، ص: 223).
- تتميز الجزائر بتنوع المناطق السياحية والحظائر الوطنية، وتنوع شواطئها حيث تم تسجيل 398 شاطئ مسموح فيه السباحة، و تم إحصاء 21 محطة معدنية 13 منها خاصة و 8 تابعة للقطاع العام؛ و 282 منبع حمامي. هذا ما قد يساعدها على تطوير أنواع متعددة من الأنشطة السياحية.

2.2 واقع مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري:

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية تشمل في انتقال شخص أو أشخاص من محال إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل الوطن تسمى هذه الظاهرة بالسياحة الداخلية، أو انتقال خارج حدود دولهم لتتحول إلى السياحة الخارجية الدولية (محمد الصيرفي، 2009، ص 12)، وتتجلى هذه الظاهرة بنشاطات اقتصادية واجتماعية، ورياضية، وصحية، وسياسية، وعلمية، وفي مختلف جوانب الحياة البشرية (طه أحمد عبيد، 2010، ص 121).

1.2.2 النفقات والإيرادات السياحية:

يوضح الجدول تطور الإيرادات والنفقات السياحية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.

الجدول 2 : النفقات والايادات السياحية خلال الفترة 2001 إلى 2016

الوحدة: مليون دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001		
3516	3457	3532	3986	3766	3910	3613	2987	3487	2838	2584	2506	1854	1452	1311	914	الإيرادات	خدمات
10812	10966	11703	10669	10803	11972	11856	11681	11076	6930	4789	4781	3859	2593	2698	2741	النفقات	السياحية
209	304	258	230	196	208	219	266	325	219	241	184	179	111	110	100	الإيرادات	الرحلات
475	677	612	410	428	502	574	457	469	377	349	370	341	297	248	194	النفقات	السياحية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

يتبين من خلال الجدول أن نفقات الخدمات السياحية والرحلات بصفة عامة هي أكبر من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة داخل حدودها ، أي ما يتم انفاقه خارج الدولة أكبر مما يتم تحصيله داخل الدولة.

-الخدمات السياحية : تعرف الخدمة السياحية على انها نشاط غير ملموس (الايواء والتجهيز السياحي والأطعمة والتسليّة والترفيه) تهدف الى اشباع الرغبات والاحتياجات عندما يتم تسويقها للمستهلك النهائي مقابل دفع مبلغ معين من المال (يحياوي الهام و بوحديد ليلي، 2018، ص389)، حيث يتضح أن نفقات السياحة أكبر من الإيرادات السياحية بفروق معتبرة ، في سنة 2004 ارتفعت النفقات السياحية بـ 49% أي بـ 1266 مليون دولار اما الإيرادات ارتفعت بـ 28% وتزايد فارق بين النفقات والايادات السياحية بـ 76% وذلك راجع الى ارتفاع معدل خروج السياح نحو الخارج بـ 13% (من 1253901 سائح سنة 2003 الى 1416861 سائح سنة 2004)، سنة 2005 أدى ارتفاع الأسعار البترول الى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وأنعكس ذلك إيجابا في توافد السياح نحو الجزائر حيث ارتفعت بـ 17% مما ادي الى ارتفاع الإيرادات السياحية بـ 35% ، وتميزت سنة 2008 بارتفاع كل من النفقات السياحية والايادات بـ 60% و 23% على التوالي ، لكن ارتفاع الإيرادات نلاحظ فارق معتبر بين النفقات والايادات بـ 85% رغم توافد 1772000 سياح نحو الجزائر مقارنة بـ 1539000 سائح خارج من الجزائر.

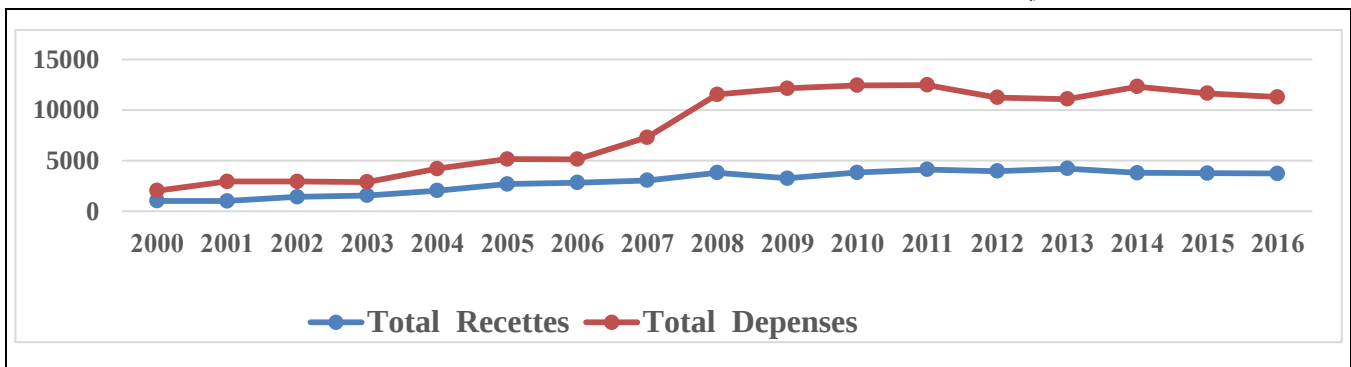
أما في سنة 2014 يتضح جليا أن نفقات السياحة ارتفعت بـ 10% بسبب ارتفاع خروج السياح الى الخارج بمعدل يقدر بـ 33% وذلك راجع الى انخفاض الأسعار الأجنبية مقارنة بالأسعار المحلية بسبب تذبذب أسعار البترول التي تؤثر سلبا على الأسعار المحلية، أما الإيرادات السياحية انخفضت بـ 11% بسبب تراجع توافد السياح بـ 15.78% ، والفارق بين النفقات والايادات السياحية كانت بـ 22%.

-الرحلات السياحية: تشمل رحلات السياحة على وسيلة السفر الرئيسية في بلد بداية الرحلة، أو البلد المصدر إلى البلد المضيف أو الوجهة، وكذلك كافة وسائل الانتقال الداخلية كالإقامة والإطعام ووسائل الاعاشة والأنشطة الترفيهية والإرشاد السياحي والزيارات السياحية حسب البرنامج المطروح وذلك خلال فترة زمنية محددة (محمد حسن النقاش، 2014، ص54).

نستخلص من خلال معطيات الجدول أن حصيلة النفقات المتحصلة من الرحلات السياحية خارج الدولة أكثر من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة داخل الوطن يدل ذلك على أن السياحة في الجزائر تفتقد إلى صناع الرحلات السياحية والتنسيق بينهم وبين الفنادق السياحية لإمكانية توفير برامج رحلات سياحية بأسعار معتبرة ومتوفرة في أنحاء الوطن.

الوحدة : مليون دولار

الشكل 4: إجمالي النفقات والايادات السياحية خلال الفترة 2000 إلى 2017



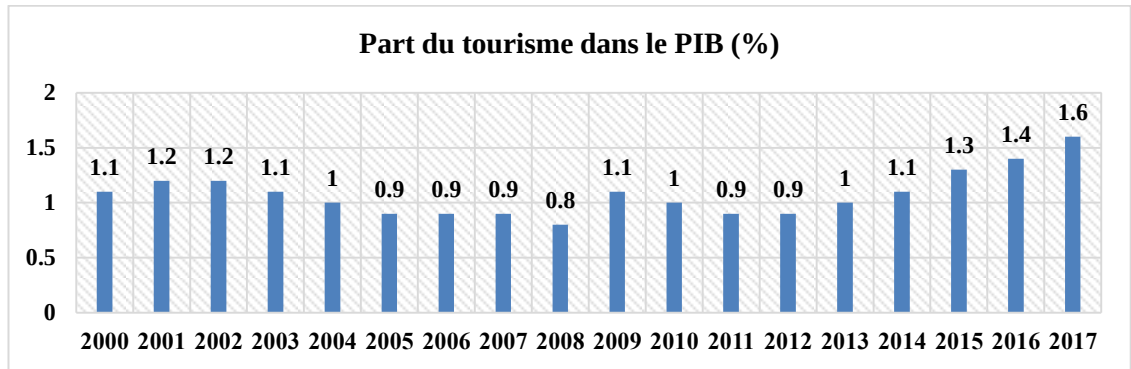
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

يوضح المنحني الحصيلة الاجمالية لقطاع السياحي من الايرادات والنفقات، نستنتج أن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن النفقات السياحية بمعنى الاموال التي تنفق خارج الوطن تفوق بنسبة كبيرة الأموال التي تتحصل عليها الدولة بفضل نفقات السياح داخل الوطن الجزائري، كان الفارق كبير ابتداء من سنة 2008 ويعزي هذا الارتفاع الى تراجع الاسعار الاجنبية مقارنة بالأسعار المحلية نتيجة الازمات التي مرت بها العديد من الدول خاصة أزمة الرهن العقاري مما شجع خروج السياح الى الخارج، وتعتبر هذه النفقات بأنها إيرادات سياحية بالنسبة للدولة المضيفة.

2.2.2: مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وبشكل ملحوظ في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل الى 10% (يحي سعيدي وسليم العمراوي، 2013، ص 104)

الشكل 5: مساهمة قطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام من 2000 الى 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

يتضح جليا من خلال المعطيات الموضحة في المنحني أن مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2018 لم تتعدى نسبة 2%، ويعود سبب هذا الضعف إلى عدم اهتمام الكافي الدولة بقطاع السياحة، لأن النفقات تغطي من خلال إيرادات قطاع المحروقات باعتباره المورد أساسي للبلاد على حساب القطاع السياحية، ولكن رغم ذلك يتبين أن نسب المساهمة ترتفع من سنة الى أخرى ابتداء من سنة 2013.

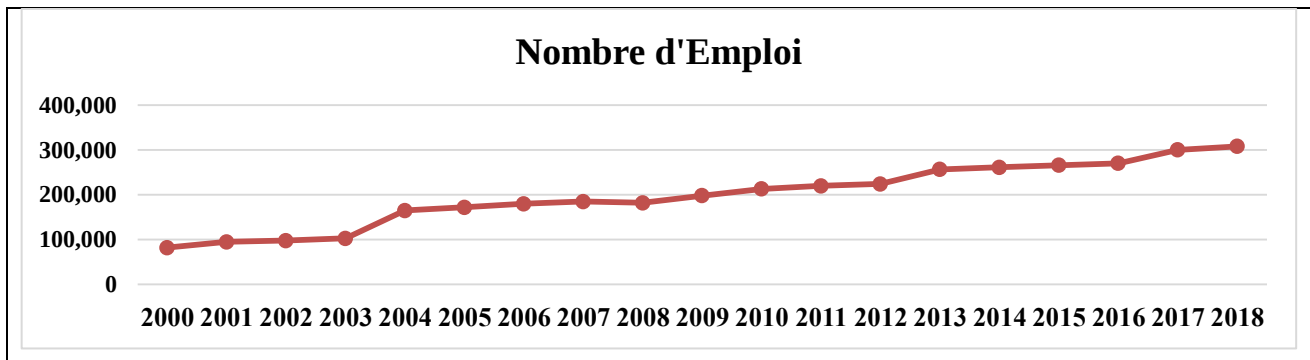
3.2.2 مساهمة قطاع السياحة في التشغيل:

يعد قطاع السياحة من بين القطاعات متعددة ومتشعبة النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي بطريقة مباشرة او غير مباشرة تساهم في توفير العديد من مناصب الشغل ويعتبر العامل البشري أحد عناصرها الأساسية لقيام بنشاط السياحي.

يتضح من خلال المنحني أن قطاع السياحة يساهم بصفة متزايدة في التشغيل، حيث نلاحظ أن في سنة 2001 ارتفاع التشغيل في قطاع السياحة ب 15.85% (أي من 82000 عامل الى 95000 عامل)، وفي سنة 2004 يتبين ارتفاع معدل التشغيل ب 60.19% (أي من 103000 عامل الى 165000 عامل) وذلك راجع الى ارتفاع توافد السياح من 1166287 سائح الى 1233719 سائح، أما خلال الفترة 2005 الى 2007 يتبين ارتفاع متفاوت في التشغيل، أما في سنة 2008 أثر انخفاض تغير معدل توافد السياح المقدر ب 4.61% بين 2007 و 2008 الى انخفاض التشغيل ب 1.62%، وخلال فترة 2008 الى 2012 كانت هناك ارتفاع في التشغيل بنسب متقاربة ومتفاوتة أما في سنة 2013 ارتفع التشغيل ب 14.62% ذلك راجع الى زيادة توافد السياح من 2634056 سائح الى 2732731 سائح.

ابتداء من سنة 2014 نلاحظ أن التشغيل يتزايد بنفس النسبة 1.7% الى غاية 2016، أما سنة 2017 ارتفع معدل التشغيل ب 10.98% بفضل زيادة توافد السياح ب 20.17%.

الشكل 6: مساهمة قطاع السياحي في التشغيل من 2000 الى 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

3. التنوع الاقتصادي في الجزائر:

يساعد التنوع الاقتصادي في تنوع القاعدة الاقتصادية كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من موارد الاقتصادية تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر والتقلبات التي تخضع لها الأسواق العالمية والتي تؤثر بصفة مباشرة او غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة واستقرارها المالي وعلى نموها الاقتصادي.

1.3 مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه :

ستنطلق الى مفهوم التنوع الاقتصادي والأهمية التي يلها للاقتصاد الوطني وتعرف الى مختلف مؤشرات الإحصائية حيث يعتمد البعض منها على قياس ظاهرة التشتت والبعض الآخر على قياس التركيز كمؤشر جيبي، أو قياس التنوع الاقتصادي كمعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا.

1.1.3 مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته:

يعتبر التنوع الاقتصادي عنصرا مهما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال مشاركة عدة قطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد، يمكن الاعتبار أن هناك تنوع اقتصادي إلا إذا كان هيكل إنتاجية الدولة متشعبة ومتفرعة الى العديد من الأنشطة وهي بدورها مختلفة عن بعضها البعض مثل: السلع، الخدمات المنتجة (Jean-Claude Berthélemy, 2005, p 598) أما بنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع واحد مثل قطاع النفط أو الموارد الطبيعية كمصدر للمداخل الدولة يستوجب عليها تطوير واستحداث مداخل وإيرادات مختلف بفضل تصدير منتجات متنوعة عن طريق التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات المختلفة (شكوري سيدي محمد، 2011-2012، ص 63) .

ولتطبيق عملية التنوع الاقتصادي هناك بعض العوامل المؤثرة فيه كمستوى الدخل والاستثمار، التكنولوجيات الجديدة والسياسات الصناعية، عوامل الإنتاجية وكذلك الصادرات إلى الأسواق العالمية (Seven Yves kamgna, 2007, p4-5) من خلال التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج أن التنوع الاقتصادي هو عملية تنوع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على مورد واحد أو سلعة واحدة رئيسية من أجل التصدي للصدمة الخارجية.

رغم وجود صعوبات لتطبيق التنوع الاقتصادي إلا أن له عدة إيجابيات للاقتصاد مثل: تحسين الأداء الاقتصادي للنمو المستدام، تطوير استراتيجيات وسياسة تهدف إلى زيادة التنوع الاقتصادي (United Nations, 2016, p7-8)، ومنها الأخرى: التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمة الخارجية، تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية (Nacer Hamidato, 2017, p76)

2.1.3 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي :

لمعرفة هل الاقتصاد في حالة تنوع اقتصادي هناك عدة مؤشرات منها (Nacer Hamidato,2017,p77):

- معدل ودرجة التغير الهيكلي: اللذان يدلان على النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إما بالزيادة أو بالنقصان مع مرور الوقت. من المستحسن أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات.
 - عدم استقرار أسعار النفط وانعكاساتها على تذبذب معدلات الناتج المحلي الإجمالي.
 - نسبة الإيرادات النفطية والغاز من مجموع الإيرادات الحكومية حيث كلما كانت النسبة منخفضة دلت على وجود تنوع اقتصادي.
 - نسبة الصادرات الغير النفطية إلى مجموع الصادرات، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود تنوع اقتصادي خارج المحروقات.
 - تطور إجمالي العمالة في جميع القطاعات، هذا المقياس يعكس تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
 - تغير مساهمة القطاع الخاص والعام على الناتج المحلي الإجمالي، يعبر هذا المؤشر على التنوع الاقتصادي يعنى ضمنا اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي.
- المؤشرات التي تم عرضها سابقا تظهر لنا مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا انها لا تمنح لنا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، ولمعرفة هذا الأخير هناك عدة مؤشرات احصائية تتفاوت في كفاءتها و ملائمتها حسب أغراض القياس.
- بعض هذه المؤشرات تعتمد على قياس ظاهرة التشتت (**dispersion**) كمعامل اختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (**concentration**) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (**diversification**) كمعامل هيرفندال هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا (محمد كريم قروف، 2016، ص 8).

تعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي ،سنعرض بعض من هذه المؤشرات:

➤ مؤشر التنوع (**diversification**) (بللعماء أسماء، 2018، ص10):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ،ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، كلما اقترب المؤشر الى 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الى الصفر سيتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويحسب وفق التالي :

$$S_{ij} = \frac{\sum_{i=1} (h_{ij} - h_i)}{2}$$

بحيث :

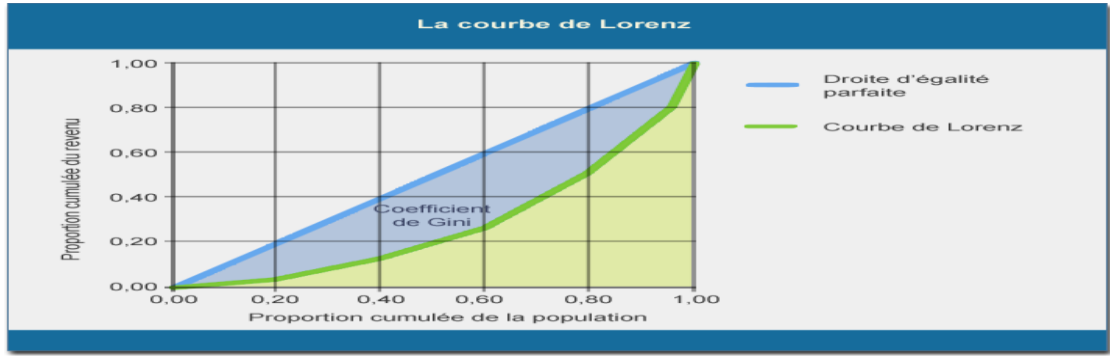
h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعية **i** من إجمالي صادرات الدولة **j**

h_i: تمثل حصة صادرات السلعية **i** من إجمالي صادرات العالم.

➤ مؤشر التركيز أو مؤشر جيني (**Gini index**) (Nacer Hamidato,2017,p78)

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي مثل: قياس درجة تركيز الصادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية.

يعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وبسطها، ويعتمد هذا المؤشر على المنحنى **lorenz curve** ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لوريتير ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث



هناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني:

$$G=1-\sum_{k=1}^n(X_k-X_{k-1})(y_k+y_{k-1})$$

حيث :

X_k : التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) بمثله المحور الافقي.

y_k : التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي (عدد القطاعات)

n : هو عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في التوزيع الظاهرة) والواحد يمثل التركيز التام.

➤ مؤشر هيرفندل هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index):

استخدم مؤشر (HHI) سنة 1982 من قبل المحاكم الأمريكية بسبب سهولة استخدامه وبساطته لقياس مدى احتكار المؤسسات التي تنتج نفس المنتج وتسوقه أو تصدره لنفس منطقة التسويق أو مستهدفون نفس العينة وعام 1985، اقترحت وزارة العدل مبادئ توجيهية معدلة نوعاً ما لعمليات الاندماج في الصناعة المصرفية ونشرت المبادئ التوجيهية المنقحة أو المصححة اما في عام 1992 تم استخدام هذه المبادئ التوجيهية الرقمية من قبل الاحتياطي الفيدرالي كخطوة أولى في تحليل التأثير على المنافسة من عمليات دمج البنوك (Stephan A, 1993, p188)

يعتمد معامل هرفندال هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز المتغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين (Hakim ben Hammouda, 2009, p143)

صيغة حساب مؤشر هيرفندل هيرشمان (ممدوح عوض الخطيب، 2014، ص 9):

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث تمثل :

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N : عدد النشاطات

X_i : قيمة الإنتاج في قطاع معين i

تتراوح قيمة المعدل هيرفندل -هيرشمان بين الصفر والواحد أي $(0 \leq H \leq 1)$.

- إذا كان H يساوي 0 دل ذلك على وجود تنوع كامل في الاقتصاد .

- إذا كان H يساوي 1 معناه أن مقدار التنوع معدوم.

*يمكن تطبيق مؤشرات التنوع على عدة متغيرات منها الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الفعلية للحكومة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، قوة العمل. هناك عدة متغيرات يمكن تطبيق عليها مؤشرات التنوع الاقتصادي.

2.3 قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر:

تتمحور الدراسة حول تقدير لمعامل هيرفندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) اعتمادا على :

الجدول 3 : نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المحروقات	الفلاحة	الصناعة	أشغال العمومية	خدمات السوقية	خدمات غير سوقية
39,4	8,4	7,2	8,17	20,3	10,3
34	9,7	7,4	8,4	22,5	11,1
32,8	9,3	7,3	9,18	23,1	11,6
36,1	9,7	6,6	8,7	21,53	11,1
37,7	9,4	6,3	8,2	21,1	9,8
44,3	7,7	5,6	7,4	20,07	8,3
45,6	7,5	5,2	7,9	20	7,9
43,7	7,6	5	8,8	20,5	8,4
45,5	6,6	4,7	8,6	19,9	9,8
31	9,3	5,7	10,9	23,8	12,2
34,7	8,4	5	10,4	21,9	13,5
36,7	8,2	4,3	8,6	20,6	16,1
34,2	8,8	4,5	9,2	20,4	16,3
29,8	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3
27	10,3	4,9	10,4	24,3	15,9
18,8	11,6	5,4	11,5	27,2	17,4
17,4	12,3	5,6	11,9	27,8	17,3
19,1	12,3	5,5	11,7	27,3	16,8

المصدر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000، 2004، 2008، 2012، 2016.

1.2.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2000 - 2017) هي : المحروقات ، الفلاحة ، الصناعة ، الأشغال العمومية ، خدمات خارج الإدارة العمومية ، وخدمات الإدارة العمومية ، وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

قطاع المحروقات: شهدت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي تطورا من سنة 2000 الى 2017، حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع خلال فترة 2004 الى 2008 وذلك في ظل ظروف تتميز بارتفاع أسعار البترول، وابتداء من سنة 2014 الى غاية سنة 2017 نلاحظ انخفاض نسب المساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام بسبب تدهور أسعار البترول ، مما يؤدي ذلك الى الاهتمام بالقطاعات الأخرى .

قطاع الفلاحة : نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 9.2% خلال الفترة 2000 - 2017 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمؤهلات الطبيعة الهائلة التي تمتلكها الجزائر.

قطاع الصناعة : سجل الصناعة أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5.6% خلال الفترة 2000 - 2017، ويرجع هذا الانخفاض إلى هشاشة القطاع الوطني الخاص وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة ،وعوامل أخرى تسييرية وتنظيمية.

الأشغال العمومية: حققت مساهمة القطاع الاشغال العمومية أعلا مستوى لها سنة 2016 نمو قدره 11.9% ، مما سمح في تدعيم اجمالي الناتج المحلي رغم انخفاض الإيرادات البترولية نتيجة تراجع أسعار البترول في سنة 2015 (53 دولار) ، مما يدل على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

الخدمات السوقية: كان متوسط مساهمة الخدمات السوقية في الناتج المحلي الإجمالي ب 22.5% خلال فترة (2000-2017) ،وهو ثاني قطاع مساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ،بعد قطاع المحروقات .

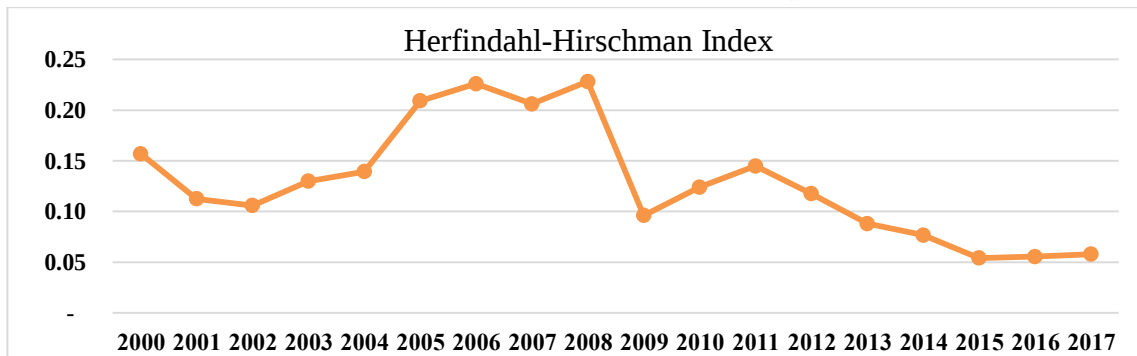
الخدمات غير السوقية : ان متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 12.72% خلال فترة الدراسة، ولاكن ابتداء من سنة 2011 نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الخدمات الغير السوقية في الناتج المحلي، حيث قدرت أعلا نسبة مساهمتها ب 17.4% سنة 2015 ؛ وهذا يدل على الجهود المبذولة من أجل تنويع مصادر الدخل وعدم استغلال مصدر وحيد للحصول على للإيرادات .

2.2.3. قياس مؤشر هيرفندل هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) :

من خلال المنحنى أدناه يمكن ملاحظة أن خلال فترة الدراسة كانت قيمة المؤشر H.H تتراوح ما بين 0.22 كأقصى قيمة و 0.05 كأدنى قيمة ؛ حيث نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 الى 2012 ارتفاع المؤشر مما يدل على انعدام التنوع الاقتصادي الجزائري خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار البترول عالميا والاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على إيرادات قطاع المحروقات ، مما أدى الى انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام ، ماعدا سنة 2009 أين انخفاض المؤشر الى 0.09 بسبب انخفاض إيرادات المحروقات من 4088.6 مليون دينار الى 2412.7 مليون دينار أي بنسبة 69% أدى ذلك الى ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات السوقية في الناتج الداخلي الخام من 19.9% الى 23.8% وتزايد مساهمة كل من قطاع الخدمات الغير السوقية التي تتضمن خدمات السياحة وقطاع الأشغال العمومية من 9.8% الى 12.2% ومن 8.6% الى 10.9% على الترتيب .

ابتداء من سنة 2012 نلاحظ انخفاض في قيمة المؤشر H.H مما يدل على زيادة في تنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على إيرادات قطاع معين، نلاحظ ارتفاع مساهمة الخدمات السوقية في الناتج الداخلي الخام بنسب تتراوح بين 27% و 32%، ثم تليها قطاع المحروقات بنسب مساهمة تتراوح ما بين 17% و 29% ، بعدها الخدمات الغير السوقية التي تندمج فيها الخدمات السياحية بنسب تتراوح ما بين 15% و 17% ؛ وذلك يعبر على تنوع الاقتصادي في هذه الفترة بسبب الاهتمام بالقطاعات الأخرى البديلة للمحروقات التي عرفت تدهورا كبيرا في الأسعار الدولية .

الشكل 7 : قيم مؤشر هيرفندل – هيرشمان في الجزائر للفترة (2000-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق وتطبيق المعادلة.

4. خاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن التنوع الاقتصادي يحتاج الى جملة من الاستراتيجيات للتحويل من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع فيه القاعد الإنتاجية ومصادر الدخل ، والعمل على الابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة وأقل تنوعا؛ إن الشروع في اعتماد على استراتيجية شاملة للتنوع الاقتصادي يكون ذلك من خلال اختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها ، حيث يمكن لقطاع السياحة ان يكون من افضل البدائل التي تتمتع بها الجزائر كون انها تتميز بأجمل المواقع السياحية وتتوفر على المؤهلات والشروط الطبيعية والجغرافية والبشرية التي تجعل منها وجهة سياحية رائدة ، ويتم ذلك

من خلال التسويق السياحي من أجل التعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق العالمي للسياحة والاستثمار أكثر في قطاع السياحة.

توصلت الدراسة من خلال التحليل السابق إلى أن ضعف مساهمة القطاع السياحي في التنوع الاقتصادي في الجزائر يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب منها:

- طاقات الإيواء والفندقية غير كافية وذات نوعية سيئة؛
- ضعف الإلتقان في عملية استكشاف والبحث على المواقع السياحية المختلفة من قبل منظمي الرحلات السياحية؛
- انخفاض جودة المنتجات والخدمات السياحية الجزائرية؛
- ضعف الإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الخدمات السياحية؛
- سوء خدمات النقل وصعوبة الحصول عليها؛
- الخدمات البنكية والمالية غير متواكبة مع تطور الخدمات السياحية العالمية؛
- غياب الأمن الصحي والغذائي، علما أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.
- عدم الاهتمام بالمنتجات السياحية الجزائرية وتدهور نوعيتها؛
- ضعف أداء وكالات الاسفار؛
- ضعف عملية التنسيق والتعاون والاتصال بين مختلف الأطراف المعنية بترقية السياحة؛
- نقص في تطوير هياكل الاستقبال والقاعدة السياحية الجزائرية؛
- ضعف التكوين والتأهيل المهني في مؤسسات السياحة والفندقية، ومنه عدم قدرة مواكبة التطورات الحاصلة في العرض السياحي بامتياز.

5. قائمة المراجع:

- محمد الصبري، التخطيط السياحي، الكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- طه أحمد عبيد، مشكلات التسويق السياحي، مكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- محمد حسن النقاش، صناعة الرحلات السياحية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- محمود فوزي شعوبي السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006-2007.
- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012-2013.
- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود، الجزائر، 2011-2012.
- شافعي فاطمة، بن ديب عبد الرشيد، تطوير المنتج السياحي الجزائري في ظل تحقيق تنمية سياحية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010-2011.
- الحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.
- يحيى سعيدي وسليم العمرابي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.
- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

- 9 العدد 2، سنة 2016.
- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2، سنة 2016.
- صحراوي محمد تاج الدين والسبي وسيلة، السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصادي والتجارة، العدد الثاني، 2017.
- محمد زايد، فرص الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، 2018.
- يحياوي الهام و بوحديد ليلي، تقييم جودة الخدمات السياحية بالوكالات السياحية ومستوى رضا الزبائن عنها، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2018.
- بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض لتجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07 العدد: 01 السنة 2018.
- معيزي قويدر و مراكشي محمد أمين، السياحة في الجزائر واقع وآفاق، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 24-25 أبريل 2012، الجزائر.
- سعداوي موسى وصدوقي الزروق، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 24-25 أبريل 2012، الجزائر.
- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بالجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 16-17 فيفري 2014.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 03-01 مؤرخ 20 غشت المتعلق بتطوير الاستثمار، 2001.

• **Article :**

- Stephen A, the herfindahl-hirschman index, federal reserve bank of st-louis ,march 1993.
- Jean-Claude Berthélemy ,commerce international et diversification économique, Revue d'économie politique, 2005. (<https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2005-5-page-591.htm>).
- Seven Yves Kamgna ,Economic diversification in central Africa, 2007, <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/9602/>.
- Hakim Ben Hammouda et al, « D'une diversification spontanée à une diversification Organisée, Revue économique ,2009.
- United Nations, the concept of economic diversification in the context of response measures, advance version ,6May 2016.